

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 10 (2010) : 143 – 156
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

منهج الدكتور موسى لقبال -رحمه الله- في إيراد النصوص

طاهر بن علي
قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

تمهيد

في كتابهما "مدخل إلى الدراسات التاريخية" يقرّر المؤرّخان شارل سينيوبوس وشارل لانغلوا أنّ التاريخ يصنع من الوثائق[1] وأنّ التاريخ ليس إلا استثمار الوثائق[2]. وفي رسالة له يؤكّد سينيوبوس على" أنّ جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية تتمّ على وثائق مكتوبة "[3] و"أنّ كلّ عمل تاريخي يقتضي عملية سابقة: ألا وهي جمع مواد المعرفة، أي الوثائق بالمعنى الواسع"[4]. ويبيّن أنّ "المسلك الذي تفرضه طبيعة مادة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادّي الوحيد عن الماضي"[5].

مدرسة المنهجية و أهمّية النصوص

وكانت خلاصة بحثهما أنّه "حيث لا وثائق لا تاريخ "[6]، ولعلّ هذه الخلاصة هي الفذلكة التي يخرج بها الدارس من تصفّحه وتفحّصه للاهتمامات التاريخية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان اهتمام المؤرّخين منحصرا في " اعتبار أنّ الوثيقة أهمّ مصدر للمعرفة، فهي خبر وأداة وحجّة ومنهل لاستخراج الحقيقة التاريخية التي تكشفها الخبرة وإتقان الصنعة "[7]. و"لم يعد النصّ شرطا من شروط عمل المؤرّخ فحسب، بل أصبح مادّة درسه ذاتها "[8]. وكان هذا هو الاتجاه الذي آمنت به الوضعانية. ثمّ بدا لمدرسة الحوليات أنّ المدرك في التاريخ أوسع من الاعتناء بالوثائق والنصوص، وكأنّما أرادوا أنّ هاهنا تكمن العملية المادية للتاريخ، حيث هو نصوص ووثائق. ثمّ تفضي به الصنعة إلى" فحص وغربلة ومساءلة وبناء لتلك المكتوبات الناطقة أو الشواهد الصامتة التي جاءت من قبل رجال الماضي الذين

وضعوها لغايات معيّنة "[9].

وبين المدرسة الوضعانية ومدرسة الحوليات قامت الوثيقة ركنا أساسيا للدراسات التاريخية. وسواء انطلق المؤرّخ الوضعاني "من الوثيقة كأساس بحث واعتبرها نهاية في الحصيلة المعرفية الكاشفة عن الأنباء الماضية"[10] أو لم يكتف مؤرّخ مدرسة الحوليات "باستخراج الأحداث من الوثائق الشاهدة فحسب، وإنّما يسائلها ليثبت أو يلغي أو يغني فرضياته "[11].

الوثيقة تأسيس منهجي لتركيب معرفي

ويتبيّن من اختلاف المنهج في التعامل مع الوثيقة والنص، أنّ التأسيس في التاريخ تأسيس وثائقي، وأنّ المنطلق منطلق نصّي، باعتبار أنّ التاريخ هو الحكاية عن الماضي بالماضي، وأنّ الحاضر منهج يتساقط على الماضي من أجل التفهّم والتعقّل واستجلاء صور الإنسان الفاعل في الزمان والمكان بحيثيات النزوع الفطري والعقلي الناهد لعملية التسخير التي هي المقوّم الأساسي لوجوده وتاريخه. وبذلك "سيكون التاريخ علم الوثائق. يستقرئها المؤرّخ ويحلّلها ليستخلص منها الوقائع التي تشتمل عليها"[12]، "لأنّ الوقائع كائنة في الوثائق وهي تفرض ذاتها بذاتها قبل كلّ شيء"[13]. وبهذا عنّ لبعضهم أن يعرّف التاريخ بأنّه:" علم التصرّف بالنصوص والإفادة منها[14].

التاريخ محمول النصّ

فتأسّس في الحسّ التاريخي لصنعة المؤرّخ أنّ الوثيقة أهمّ من أن تكون آلة فحسب، بل تهيّأت لأن تكون مرحلة أساسية في عملية البناء المنهجي للمعرفة التاريخية. وأنّ المنطلق في التاريخ هو صدور من وثيقة، وأنّ كل المناهج التي اعتمدها التاريخ بعد ذلك هي اللواحق الأساسية التي وجب على التاريخ بنزوعه العلمي أن يبدعها أو أن يستعيرها من العلوم الأخرى، وهكذا تقاطع في كثير من الأحيان مع هذه العلوم، وخاصّة علم الاجتماع، حتّى خيّل من تقاطعهما المنهجي أنّ التاريخ وعلم الاجتماع مرحلتان لعلم واحد، أو مساحتان لميدان متجانس. ولعلّ في الدراسة القيّمة للكاتب "بول فاين" "كيف نكتب التاريخ " رؤية منهجية واضحة، وجادّة[15] في تحديد هذه المساحات من خلال علاقة المنهج بالميدان، ومن خلال تحديد وظائف التعريف لكلّ علم[16].

الوثيقة والتوصيف المنهجي

وفي محاولة عبد الله العروي بكتابه "مفهوم التاريخ "، يتبيّن تحديد آخر متشكّل من ازدواجية –الوثيقة المعرفة – الوثيقة التاريخ–[17] حيث يتكوّن الإشكال الفلسفي[18] حول ماهية المودع في الوثيقة، هل هو التاريخ أم هو الإلماع إلى التاريخ. وما هي الوثيقة في الكنه المعرفي التاريخي وفي عملية التمنهج الذي تتحوّل به المعرفة قيمة في حساب الرصيد الزمكاني المخيّل للحادثة، وجزئية في البناء الكلّي للواقعة، ومسافة قياسية لأبعاد تكوين الفعل والحركة في مواضعات الزمان والمكان، وحالا بسيكواجتماعيا في توصيف روح التاريخ كما يتصوّرها المؤرّخ من خلال قراءته للوثيقة، أو كما تتبدّى من وقوعها من خام النص إلى تناول المنهج، ومن أديم الوثيقة إلى أفق المؤرّخ.

هذه الإشكالات ليست هي مساءلات المؤرّخ لمكوّنات معارفه التاريخية فحسب، بل هي كذلك مراتب توصيف الوثيقة حينما تتحوّل من ملكية التاريخ والماضي إلى ملكية المؤرّخ والحاضر، ومن مرحلة الإبلاغ إلى مرحلة الإفراغ، ومن حالة امتلاك الشهادات إلى حالة إنطاق الشواهد.

وهنا يستقيم الإشكال المنهجي المتسائل عن الوثيقة وأنواعها، وماذا، وما هو المعتبر في صنعة المؤرّخ، وثيقة؟. إنّ الإجابة على ذلك تحدّدها مسيرة عملية التاريخ، بل تحدّدها أكثر، معرفة ماهية التاريخ. فإذا عرف أنّ التاريخ هو فعل الإنسان في الزمان، عرف بعد ذلك ما هي الوثائق التي تشهد على فعله، وفي أيّ مستوى تكون.

لقد تقرّر في مبدئيات العمل التاريخي أنّ الشواهد على فعله كثيرة ومتنوّعة، وأنّ كلّ ما قاله الإنسان، أو كتبه، أو أشاده، بل وكلّ ما لمسه يمكن أن يعلم عنه[19]، فوثائق التاريخ كلّ ما ترك الإنسان شاهدة إلى[20]حركة، أو فعل، أو أثر نسج شبكة خيوط تاريخه. و"كلّ مصدر إعلام من شأنه أن يمكّن المؤرّخ من معرفة الماضي البشري"[21].

وهذا البسط في مدلول الوثيقة هو الذي أعطى ذلك التوصيف للذهنية المتركّبة في المؤرّخين، حيث "أنّ المؤرّخين كثيرو الممارسة للوثائق يكنّون من الاحترام للأسلوب الوثائقي ما يحدوهم أحيانا إلى اعتباره الأسلوب التاريخي الوحيد[22].

إشكالات اختيار الوثائق وقراءتها

ولم يكن من السهل اختيار وانتقاء الوثائق، أي لم يكن المنطلق في صنعة المؤرّخ

مبتذلا[23] بل كان شاقّا إلى حدّ أنّه كان يعتبر المنفذ الناجح إلى كتابة التاريخ. وكانت الوثائق في أحيان كثيرة تفرض نفسها على المؤرّخ، إمّا بقوّة ما تحمل، فلا يجد مندوحة من اعتمادها ولو بشكل مبدئي، حينما يولجها إلى مرحلة النقد، وهناك تكون قد قطعت مرحلة كبيرة من مراحل صنعة المؤرّخ. وإمّا بأحاديتها[24]، فلا يجد مندوحة كذلك من اعتمادها ولو على سبيل الاستصحاب[25]، أو على سبيل الاستئناس[26]. وفي أحيان أخرى كان تنوّعها وكثرتها يفضي إلى الإحساس المبدئي بالابتهاج الكبير لدى المؤرّخ، غير أنّه يكون في أغلبه مشوبا بخواطر كبيرة يتوقّاها المؤرّخ ويخشاها خوفا من أن يؤدّي تراكمها الكمّي أو النوعي إلى سيطرة منهجية أو سيطرة توجيهية[27].

إنّ أصعب ما يواجه المؤرّخ هو قراءة النصوص، فالمؤرّخ بصدد كتابة نص جديد، وأنّى له ذلك إذا لم يحسن قراءة النصوص السابقة، خصوصا الأصول منها، أو الروايات لها، أو النصوص التي اعتمدتها وبنت عليها، وأصبحت بعد ذلك تجربة للصنعة، حيث هي صيغة لها خصائصها المؤثّرة على النصوص التالية لها.

وثائق المغرب الإسلامي

والمغرب الإسلامي مثل كلّ أصقاع العالم الإسلامي، تمتّع بخصوصية الأصول وخصوصية النصوص، وذلك لأهمّيته الجغرافية ولأهمّيته المرحلية. وحفظ لنا في ذلك ما صار يمثّل ميدانا للبحث ليس على مستوى ما روي أو على مستوى ما كتب، ولكن على مستوى: كيف كتب؟، ولم كتب؟، وبم كتب؟. أي أصبحت النصوص هي محلّ الدراسة، من حيث التكوّن المعرفي، ومن حيث التوسّل المنهجي. ولا يمكن أن يتجلّى ذلك إلاّ بالرجوع إلى تأريخ الكتابات التاريخية في كلّ مراحلها، وإلى الدراسات الحديثة التي حاولت التأريخ من خلالها واستنادا إليها، أو حاولت محاورة مروياتها بالمنهج من أجل استجلاء قيمها المعرفية.

ونصوص تاريخ المغرب الإسلامي مزيج من أصول، وروايات، ثمّ بناءات نصّية عليهما. ولكلّ نوع منها خصوصيته وقيمته، وموضعيته من التاريخ. وللروايات منها أهمّية بالغة حيث أنّها تعتبر وثيقة التاريخ الإسلامي، الذي جاءت أحداثه على شكل مرويات تناقلتها أجيال عن أجيال، فالعامّة روتها موروثا ثقافيا، والنخبة تناقلتها موروثا معرفيا، الأولى بنت عليها الثقافة والأسطورة والخرافة والخيال، والثانية بنت عليها المعرفة والمنهج والتاريخ.

والرواية عند هؤلاء وعند هؤلاء سواء لدى المؤرّخ، فكلّها تمثّل له إمكانية معاصرة الواقعة أو الحادثة، وهي اللحظة التي يسعى المؤرّخ إلى تحقيقها بمقارباته من خلال الروايات. وفي مثل هذا المعنى أو قريبا منه نقرأ لعبد الله العروي: "... وينطلق كذلك، وفي الوقت نفسه، من رواية، قديمة أو حديثة، أسطورية أو علمية، حول موضوع الدراسة"[28].

ولا يكتفي المؤرّخ بالروايات لتحقيق معاصرته هذه، ولا يجعلها الوسيط الوحيد الذي يتوسّل به إلى غايته. فالتاريخ لحظة تجاذب بين المؤرّخ والرواية، فإمّا أن تأسره وإمّا أن يشهدها. فلا يجوز له بحال اليقظة الابستمولوجية أن "يسجن نفسه أبدا في نطاق الرواية"[29]. وإنّما الواجب "أن يحرّر نفسه من الوثائق وما تفرضه من تحديدات"[30]. ويمكنه ذلك بألاّ يزايل بينها وبين الأصول، وألاّ يفصلها في إطار النظر والدراسة عن النصوص التي تأسّست عليها، وبنيت على شواهدها. وهكذا يتحقّق في عمله الذي هو في نظري حفرية في الزمن للوصول إلى الواقعة من خلال الأصول والنصوص.

النصوص في كتابات الدكتور موسى لقبال

وكتابات الدكتور موسى لقبال –ر ه الله– من بين الدراسات الجادّة التي تناولت هذه الأصول والنصوص بأناة الباحث المتميّز، وذهنية المؤرّخ المبرّز، فأعطت لنا منهجية دقيقة، ورصينة في تناول المادّة منها لتأسيس معرفي صحيح وثابت، ورؤية متبصّرة متيقّظة في إثبات الحقائق بنحت الأدلّة منها فرعا لأصل وجزءا لكلّ، وقرينة صحيحة لذاتها أو لغيرها، مع إيراد اللمسات النقدية النفيسة التي تقوّمها تقويم المتمرّس بالأداة والمتمكّن بالآلة.

ولا يمكن لمتعجّل أن يلمّ بكلّ تلك النظرات المنهجية الثاقبة، فهي تحتاج إلى أناة وتؤدة، وتتطلّب الصبر على قراءة نصوصه والنصوص التي اعتمدها، وتتبّع مواطن المقاربات ومظانّ المقارنات، وليس ذلك بالسهل، ولا بالبسيط، فالدكتور –ر ه الله– تقرّى المادّة المعرفية في مدوّنات عديدة وفي أزمان مديدة، في مؤلّفات متخصّصة وفي أخرى غير متخصّصة، أتى على كلّ ذلك بدون كلل ولا تعب، فكأنّما أوتي الراحة قبل الأبز، فلم يمسسه نصب، ومنح اللذّة بعد الفرز، فلم يدركه وصب، وهو في تقميشه بين الألز والشجب. ورغم كلّ ذلك فسأحاول–و البحث محاولة– ورائدي قول العقّاد: وأفضل من عجز المحيط طاقة المشير[31].

حضور النص في التركيب المعرفي

يلحظ القارئ المتمرّس بمنهج البحث العلمي عند قراءته لكتاب "دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية" كيف يطرح الدكتور مسألة حضور النصوص في ثنايا البحث والكتابة، فهو زيادة على التأسيس من هذه النصوص، أو تضمينه لبعضها، أو استدعاء بعض آخر للحضور الكلّي لفظا ومعنى، يطرح على شاكلة اللازمة في كثير من المواقع عبر فصول دراسته، مثل قوله: "والنصوص التاريخية تشير..."(32). وقوله: "ثمّ إنّ النصوص التاريخية لم تشر..."(33). وقوله: "وتشير النصوص..."(34). وقوله: "والنصوص التي تشير..."(35). وقوله: "لم تشر النصوص..."(36). وقوله:"وتشير بعض النصوص..."(37) وقوله:" وتشير النصوص الإباضية.."(38). وقوله: "والنصوص التي تميل..."(39). وقوله: "وكيفما كان اختلاف النصوص..."(40)و قوله: "والنصوص التاريخية التي لم تسعفنا بأيّة إشارة..."(41). وغير هذا كثير.

وأرى أنّ الدكتور أودع هذه الإشارات في فصول من كتابه وعبر مساحات متناسبة تقريبا مع تركيز القارئ، بانيا ذلك على موقعيتها الدقيقة فيما يواجه القارئ من المعارف التي يتلقّاها من الكتاب ، فجعلها تنفذ إلى القارئ أو الباحث –بمعنى أدقّ– مع كلّ المعارف التي يستقيها أو يعتمدها، وتكون بذلك إحدى أدوات المنهجية التي يحصل عليها الباحث من أستاذه.

فالباحث يدرك أنّه يتلقّى تنبيهات حول مسألة جوهرية في البحث العلمي، ألا وهي أهمّية النص في الكتابة التاريخية، ليس على مستوى الاستدلال والتأسيس المعرفي، بل على مستوى تكوين ذهنية المؤرّخ التي تتناول النص تناول المادّة الأوّلية اللازمة. وعلى مستوى كلّية العلم الذي هو تناول المعرفة بالمنهج، وفي الدراسات التاريخية هو تناول النص بالإشكال، من أجل إمكانية التحليل والتفسير. إنّ المعادلة في الدراسات التاريخية هي: النص– الإشكال، والبناءات فيها تقوم على النص وترفع بالإشكال على محورية الواقعة التاريخية.

هذه العملية التي هي في جوهرها منهجية، وفي ظاهرها بناء معرفي، يقدّمها الدكتور موسى كما تقدّمها كلّ الدراسات الجادّة التي تدرك أنّ ما يعطى بصورة التنبيهات أكثر تأثيرا وأبلغ همسا. فالقارئ يودع في خلده من تكرارها على مساحات معيّنة حضور النص، فإن

أعشى عينيه عن الإحالات، أو تعسّر عليه فرز النصوص المعتمدة لهيمنة نص المؤلّف عليها، أو لتماهيها في منظومة تحليله وتفسيره، قامت هذه التنبيهات لتعيد النص المهيمن إلى تأسيساته الأوّلية، وعادت النصوص من خلالها إلى الحضور الذي ينشده المؤرّخ من دراسته في توجّهاتها المنهجية والمعرفية.

إنّ تكرار هذه اللازمة لم يأت سدى، ولم يكن بمنأى عن الإطار الذي تحدّدت فيه هذه الدراسة، ولم يكن من الوسائل التي لجأ إليها الدكتور قسرا وقهرا، بل كان إحدى أدواته المنهجية الراقية في الإلماع إلى النص في أهمّيته واستثماره. إنّها عملية متكاملة متجانسة، ومتوافقة مع الروح العام الذي يمتاز به الدكتور الذي يؤطّر النص المستثمر لا على أنّه شهادة فحسب، ينتهي بعدها النصّ بتماهيه في النصّ الثاني– موضوع الدراسة –، ولكنّه ينصّبه شاهدة مادّية قائمة بنفسها تكتسب من الماضي الذي هو روح التاريخ موضعيتها الحاضرة، فهو ليس كما يقول أحد الباحثين من أنّ "المؤرّخ الناقد، يقدّم دلائل الأشياء (الشواهد) على شهادات الشهود "[42] ولكنّه تجاوز ذلك إلى مرحلة تحويل شهادات النصوص إلى شواهد حاضرة في الدراسة قيمة دلالية، وحاضرة في سيكولوجية الكتابة قيمة معرفية.

محاورة النصوص إنشاء للوثائق

ومن هذا الاتّجاه الذي أرى أنّه جدير بأن تمضي الدراسات على منواله، يتأكّد لدينا أنّ الدكتور موسى بتحويله النصوص من شهادات إلى شواهد لتمكين حضورها المعرفي والسيكولوجي كان ينشئ وثائقه، ومع إنشائها كان يمنحها حياة الحاضر ليعطيها روح البقاء في الزمن المعرفي، فهي ماض في نسبية الزمن، وهي حاضر في إوالية المعرفة، وهكذا تكون النصوص في المنهج التاريخي انسحاب الماضي في الحاضر وانسحاب الحاضر في الماضي[43] من غير تماه يفقد الخصائص، ولا هيمنة تزيل التوتّر[44].

من هذه العملية المتضمّنة في منهج الكتابة التاريخية عند الدكتور ومباشرته لها مباشرة المخبري، نجد أنّه يؤكّد حضوره فيما يكتب، إنّه يؤكّد على أنّه كما يملك النص يملك معه المحاولة، وأنّه غير غائب فيما يباشر من بحث لحضور النص. إنّ الدراسات القديمة والحديثة تؤكّد على الحضور، وتجعله ضمن شروط البحث، بل من الباحثين المحدثين من فرّق بين المؤرّخ والراوي، وجعل الفرق في غياب الثاني فيما يروي.

خلاصة هذا الملمح هي أنّ الدكتور موسى أعطى بتحويلاته النص من حالات الشهادات والواردات إلى حالات الشاهدات نموذجية رائعة لعملية توقيع النص في المفهوم والدراسة، وهي أشبه بمحاولات الفقهاء، الذين وقّعوا عن ربّ العالمين باجتهاداتهم، ووقّع النصّ في بناءاتهم الفقهية. وبهذا وبمزايا أخرى[45] أعتبر الدكتور فقيه المؤرّخين ومؤرّخ الفقهاء.

ابستمولوجية نقد النصوص

لا تكمن أهمّية باحثنا في هذا الذي ذكرنا، وليس الذي ذكرنا هو تمام علاقة الباحث بالنصوص، فإلى جانب الموقعية التي وهبها لنصوصه كما بيّنّا، كانت له منهجيته الخاصّة في تناولها، وهو ما يميّز الباحث تمييز التبريز. فلم يكن ممّن هيمنت عليه بعض النصوص فأهمل الأخرى، ولم يكن ممّن تناولها تناول الكسلان أو البليد الذي يعتدّ بأوّل نص يصادفه، ولكنّه كان يختار نصوصه بنقد شديد ويقظة ابستمولوجية، ألمح إليه في مقدّمة كتابه "دور كتامة" حينما قال: " توضيح مدى أهمّيتها، ومساهمتها، في نطاق ما ينفرد به كلّ مصدر عن الآخر. وليس فيما كان قدرا مشتركا بينها..."[46].

في إشاراته التي ذكرنا من قبل، وإشارات أخرى، مثل قوله:" والنصوص التي تميل إلى..."[47]. وقوله: "وهذه النصوص، وتلك، تروي..."[48]. وقوله: "ونلاحظ أنّ النصوص..."[49] وقوله: "ويلاحظ هنا أنّ النصوص..."[50] وقوله: "وتبالغ النصوص الفاطمية... "[51]، كلّ هذه تدلّ على أنّه تفحّص النصوص تفحّص دقيقا، كما تبيّن طريقته في استدعاء النص شاهدة. لقد منحها بذلك قوّة الكمون، كما منحها قوّة الحركة. وفي ربط النصّ بصاحبه كقوله: "النصوص الفاطمية..."[52]، وقوله: "النصوص الإباضية..."[53]، أو قوله: "أمّا الإدريسي فقد لاحظ..."[54]، أو قوله: "ويشير ابن أبي الضياف..."[55]، دلالة قويّة على أنّه يتعامل مع النص تعامل المخبري الذي ما ينفكّ يبصر ويلاحظ، يبدئ ويعيد، يقدّر ويراجع التقدير والمقادير، إنّه بكلّ المقاييس باحث ذو حضور فيما يكتب ويحاول.

وكلّ هذا الذي ذكرنا يلمح إلى ما أسلفنا، كما يلمح إلى الزخم الكبير في الاستشهاد، وتراكمية عجيبة للنصوص، أعطت صورة عن شخصيته الفذّة في البحث، وذهنيته النادرة في تقصّي الشاهدة للنص. إنّها صفات تنبئ عن عبقرية المؤرّخ المتمرّس بالكفاءة، الذي تأخذه الفكرة في صنعته طول وقته[56] فهو مؤرّخ بالسليقة ومؤرّخ بالفكرة، ومؤرّخ بالبحث.

وتنبئنا هذه التراكمية في النصوص، إذا تتبّعنا مواضعها من بحثه، ونظرنا في استنطاقاته لها، وتحسّسنا في نقده لها، أنّ الدكتور قد عجن مادّة النصوص، واستخبرها، واستنطقها، وأشهدها، ثمّ استدعاها للحضور النصّي حضورا موفّقا ودقيقا، حيث لا يمكن لنصّ أن يقوم مقام النصّ الآخر، وعندما تتعاضد النصوص يورد ذلك بإسهاب في تهميشاته، كما يورد التعارض إذا حصل(57)، مبرزا في كلّ حالة شخصية المؤرّخ الذي يتعامل مع النصّ ليس لأنّه يحمل شهادة له أو عليه، وإنّما لأنّ النصّ كلّية قائمة في الكتابة التاريخية.

معايير اختيار النصوص

ولقد طرحت الإشكال التالي وأنا أتمتّع(58) بقراءة نصوص الدكتور، هل الإكثار من الاستشهاد بنصوص مؤرّخ معيّن يدلّ على هيمنته على كتابة الدكتور؟. وكان الجواب : لا، والدليل على ذلك أنّ المتتبّع لاستشهاداته النصّية يدرك أنّ كلّ نصّ أورده الدكتور كان حضوره ضروريا وأساسيا. وتغليب نصوص مؤرّخ معيّن يدلّ على قناعته بأهمّيتها في اللحظة التي يؤرّخها. هذه الأهمّية قائمة على ميزتين، الأولى: قد تكون هذه النصوص أصلا، فهي معاصرة للحدث، والثانية قد تحمل مقوّمات لا توجد في النصوص الأخرى، على أنّ بعض النصوص قد تحتوي على الميزتين معا.

ومن هذه النصوص، ما أورده للقاضي النعمان (ت**363**هـ/ **974**م)، وهي نصوص كثيرة إذا قيست بالنصوص الأخرى، وقدّم لهذا بنقد دقيق، في مقدّمته، فقال: "ويلاحظ أنّه من بين المصادر الأصلية التي بقيت، تحتلّ أعمال أفقه فقهاء الشيعة وأعلم علمائهم أبي حنيفة النعمان بن محمّد بن حيون التميمي (ت **363**هـ/ **974**م) منزلة كبرى، إذ أنّ أهمّية هذا المؤلّف، تبدو في أكثر من ناحية، فهو رجل مخضرم... وهو معاصر لما سجّله من أحداث عن هؤلاء وأولئك، وبحكم ارتباطاته المختلفة كان مطّلعا على الآراء وعلى سير الوضع، وعلى الوثائق أيضا... والنعمان عربي من قبيلة تميم، عصبية الإمارة الأغلبية ومن ثمّ يصعب أن يتّهم بأنّه عنصري ضدّ العرب أو متحامل على الأغالبة... ودليل موضوعيته فيما كتب عن أحداث الفترة، رغم تشيّعه وإخلاصه للدولة تأثّر المؤرّخين المغاربة، السنيّين بروايته، واعتمادهم على أهمّ كتبه... وكتاب افتتاح الدعوة وثيقة هامّة في ميدانها... ويعتبر هذا الكتاب أيضا وثيقة هامّة عن الدور المغربي للخلافة الفاطمية... الذي يزيده اعتبارا وأهمّية صبغته العلمية المتّزنة، وبلاغته، وكونه صورة لكلام المعز...(59) .

البناء المعرفي التاريخي مواجهة النصوص

وهذه المقدّمة النقدية لكتابات النعمان تعطي لنا قيمة النصوص التي أوردها الدكتور وضمّنها بحثه. وهي لم تكن مقدّمة تبريرية، بل كانت تأسيسا لاتّجاه موضوعي ينظر إلى النصّ على أنّه المرآة التي تعكس عليها المنهجية إشكالات اللحظة المؤرّخة، إنّ التاريخ في نظري هو مواجهة الوثائق، أي النصوص.

ويتبنّى المؤرّخون وجهة نظر تحصر العمل كلّه في المؤرّخ، وتؤكّد على أنّ "الوثيقة هي شاهد قلّما يتكلّم، شأن معظم الشهود"[60] ولذلك يجب استنطاقه، وبه تصبح "التساؤلات هي أوّل ضرورة لكافّة البحوث التاريخية الجيدة التوجيهية"[61] ومنها كان التقرير أنّ " العمل الأوّل للمؤرّخ هو طرح الأسئلة"[62] وأنّ هذا العمل "متّصل مباشرة بنوع الأسئلة المطروحة "[63] وهكذا "فالمؤرّخ هو الذي يخلق موضوع دراسته"[64].

ورغم أنّ أصحاب هذا الرأي يريدون أن يجعلوا المؤرّخ في مصافّ كلّ العلماء، وألاّ "يزيد التاريخ على أيّ علم "[65] وأن يكون في فكر المؤرّخ فحسب، إلاّ أنّهم ينسون أنّ العلوم كلّ العلوم تنطلق من فرضيات، ومن تكديس للحقائق، وأنّ هذا لا يتأتّى إلاّ بالتأسيس العلمي. ومساءلات المؤرّخ التي هي إشكالات التاريخ، لا يمكنها أن تتأسّس بالعلم ما لم تواجه الوثائق. هذه المواجهة هي التي سلك سبيلها الدكتور موسى وأعطانا صورة لها من خلال مقتبساته من النصوص. وكانت نصوص القاضي النعمان التي أشرنا إليها إحدى معالمها، وقد جاءت في منظومة المقتبسات الموزّعة على مساحة بحثه في غاية الإبداع، حيث استطاع بعبقريته أن يتجاوز هيمنة النصّ الفاطمي الذي حوّله شاهدة مثل باقي النصوص الأخرى، وتجنّب الانحياز والاعتماد الظاهر، فكانت في غاية الاستدلال.

ومن خلال دراسات الدكتور موسى، ودراسات أخرى جادّة، تكوّن عندي اتّجاه خاصّ في توصيف المؤرّخ، إذ هو في نظري من يحسن قراءة النصوص، كما هو عندي من يحسن طرح الإشكالات. إنّ بعض الدراسات المعاصرة تعوزها القراءة الصحيحة للنصّ الأصل، ولذلك نجدها سهلة أمام هيمنة بعض النصوص، وربما كان ذلك عن بلادة حسّ وضحالة معرفة، أو كان لاستيلاء منهج معيّن عليها، فاستسلمت لهذا المنهج أكثر ممّا استسلمت للبحث والتنقيب. إنّ المؤشّر الحقيقي على قدرة المؤرّخ هو جودة قراءة النصوص.

الهوامش

[1]– **Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos , Introduction aux études historiques, éditions Kimé, Paris 1992, p: 29.**

[2]– **ibid, p: 253.**

[3] – عبد الر ان بدوي، النقد التاريخي، الطبعة الثالثة، الكويت **1977**، ص: ب.

[4] – نفسه.

[5] – نفسه، ص: ج.

[6]– Pas de document, pas d'histoire, ibid, p: 29.

[7] - محمّد تضغوت، نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي: مقاربات منهجية، الطبعة الأولى، القاهرة **2004**، ص: **13**.

[8]– جوزف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت **1986**، ص: **65**.

[9] – محمّد تضغوت، المرجع السابق، ص ص: **13**، **14**.

[10] – نفسه، ص: **14**.

[11] – نفسه.

[12] – جوزف هورس، المرجع السابق، ص: **67**.

[13] – نفسه.

[14]– قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت **1990**، ص: **34**. وجوزف هورس، المرجع السابق، ص: **66**.

[15]– Paul Veyne, Comment on écrit l'histoire, éditions du Seuil, Paris 1971.

[16] – أرى أنّ هيوغ أتكن في كتابه دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية يمثّل المحاول الأكثر جرأة والأكثر إثارة، أنظر: هيوغ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: الدكتور محمّد زايد،دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت **1982**.

[17] – هكذا أفهم المسألة التي باشرها العروي في الفصل الثاني من كتابه، أنظر: عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الطبعة الثالثة، بيروت **1997**، ص: **80**.

[18] – نقصد به النظر التأمّلي للقضايا التاريخية ومناهجها من كونها مسألة فكر، يبدعها العقل ضمن تأطيره للمناهج والرؤى.

[19]– Marc Bloch, Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien, éditions Armand Colin, Paris 1997, p :78.

[20] – استخدمت حرف الجر إلى ولم أستخدم حرف على، لأنّني أفهم أنّ الشاهدة توحي إلى الواقعة ولا تقيم شهادة، وشروط الشهادة عندي أوسع وأخطر.

[21] – فريد بن سليمان، مدخل إلى دراسة التاريخ، مركز النشر الجامعي، تونس **2000**، ص: **40**.

[22] – هيوغ أتكن، المرجع السابق، ص: **147**.

[23] – أقصد أنّه لم يكن في متناول أيّ أحد، إذ صنعة المؤرّخ ليست بالبساطة التي يظنّها بعض المنتسبين إلى هذه الصنعة اليوم.

[24] – ها هنا شبه مرحلي بما يسمّى خبر الآحاد في علم مصطلح الحديث.

[25] – وهو ما يحدث في حالات وفي ميادين عديدة، ولعلّ الفقه والقانون خير دليل على ذلك.

[26] – وهو ما يحدث عندما تكلّ الآلة وتنعدم المقايسة.

[27] – أزعم أنّ بعض الروايات رغم أنّها لمت الوقائع كما حدثت، إلاّ أنّها جاءت في قالب معيّن أو في سرب خاص فتوحي بالتوجّه أكثر من أيّ شيء آخر.

[28] – عبد الله العروي، المرجع السابق،ص: **90**.

[29] – نفسه، ص: **88**.

[30] – جفري باراكلو، الاتّجاهات العامّة في الأبحاث التاريخية، ترجمة: الكتور صالح أ لد العلي،مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت **1984**، ص: **64**.

[31] – أنظر مقدّمة كتابه: عبقرية محمّد.

[32] – موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري (**11**م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر **1979**، ص: **222**.

[33] – نفسه.

[34] – نفسه، ص: **429**.

[35] – نفسه، ص: **510**.

[36] – نفسه، ص: **488**.

[37] – نفسه، ص: **508**.

[38] – نفسه، ص: **345**.

[39] – نفسه، ص: **324**.

[40] – نفسه، ص: **311**.

[41] – نفسه، ص: **184**.

[42] – عبد الله العروي، المرجع السابق، ص: **89**.

[43] – الانسحاب بالمعنى الرياضي الذي يمثّل المدّ بمنطقية الحساب.

[44] – بالمعنى الفيزيائي وليس بالمعنى النفسي.

[45] –كان الدكتور موسى لقبال يمتاز باستحضار النصوص الفقهية، وهي التي تصنع من صاحبها فقيها، كما كان ذا ملكة عجيبة في توظيف النصوص، وهي التي تصنع من صاحبها مؤرّخا.

[46] – موسى لقبال، المرجع السابق، ص: **15**.

[47] – نفسه، ص: **324**.
[48] – نفسه، ص: **325**.
[49] – نفسه، ص: **250**
[50] – نفسه، ص: **406**.
[51] – نفسه، ص: **238**.
[52] – نفسه، ص: **238**.
[53] – نفسه، ص: **345**.
[54] – نفسه، ص: **142**.
[55] – نفسه، ص: **206**.
[56] – أحسب أنّ من ميزات الباحث طول الفكرة فيما يبحث، يديم ذلك حتّى يتماهى مع موضوعه، فله الوقت وله التركيز.
[57] – موسى لقبال، المرجع السابق، ص: **278**، وص: **279**، وص: **325**. وغيرها كثير بل إنّ بحثه يمضي على هذا المنوال من بدايته إلى آخره.
[58] – أقصد المتعة التي يجدها الباحث عن الحقيقة، إنّ كلّ واحد منّا يبحث عن لحظة أوريكا.
[59] – موسى لقبال، المرجع السابق، ص ص: **15**، **16**، **17**.
[60] – جفري باراكلو، المرجع السابق، ص: **65**.
[61] – نفسه.
[62] – نفسه.
[63] – نفسه.
[64] – نفسه.
[65] – نفسه.